تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالاقتصاد العراقي *

أ. د. عبد الكريم جابر شنجار الباحثة: شذى سالم دلي
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
تاريخ استلام البحث: 2013/7/22 تاريخ قبول النشر: 2013/9/4

المستخلص:
تمتعت المرأة العراقية بحقوق جيدة في مجالات متعددة، ولكن وبالنظر للظروف الاستثنائية التي مر بها العراق فقد واجهت تحديات كثيرة تمثلت في الحروب المتوالية والحصار الاقتصادي والنزاعات الداخلية وفقدان الأمن الإنساني، كل ذلك جعلها تعاني من التمييز في جميع القطاعات، وتضررت المرأة متحملة أعباء اقتصادية ثقيلة، فجاء هذا البحث ليصف التحديات والفرص المتاحة لعمل المرأة في الاقتصاد العراقي ويقدم دراسة حالة مستمدة من مبادرات التمكين الاقتصادي في جميع أنحاء العراق من أجل إلقاء المزيد من الضوء على هذه القضايا، وأخيرا يقدم توصيات بشأن كيفية تحسين مشاركة المرأة في الاقتصاد العراقي وتقديم رؤيا مستقبلية ونهوضها بالاقتصاد العراقي.

Empowerment of women in Iraq and its role in the advancement of the Iraqi economy

Prof. Dr. **Abdul Karim J. Al-Issawi** & Researcher: **Shatha Salem Daly**
Department of Economics/ College of Management and Economics /Al-Qadisiya University

Abstract:
Iraqi women enjoyed good rights in several areas, but given the exceptional circumstances experienced by Iraq has faced many challenges represented in successive wars and the economic blockade and internal conflicts and the loss of human security, all that make them suffer discrimination in all sectors, and damaged women durable heavy economic burdens, He came to this research describes the challenges and opportunities of women's work in the Iraqi economy and provides case derived from the study of economic empowerment initiatives in all parts of Iraq in order to shed more light on these issues and, finally, to make recommendations on how to improve women's participation in the Iraqi economy.

المقدمة:

يتناول هذه البحث موضوعا تنمويا بالغ الأهمية إلا وهو موضوع (تمكين المرأة العراقية من التنمية الاقتصادية) يواجه العراق تحديات كبيرة علمية وتقنية واقتصادية واجتماعية وسياسية، لتتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة، وسد الفجوة التي تفصلها عنها ودخول القرن الحادي والعشرين على قدم المساواة معها وهذا يتطلب بذل الجهود المكثفة لاستغلال كافة الموارد المادية البشرية على أفضل وجه ممكن، لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود، والتمكن من إشباع كافة الحاجات الإنسانية لجميع المواطنين بدون تمييز وفي هذا المجال تعتبر تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية ومشاركتها الفعالة في عملية التنمية الشاملة عاملا أساسيا في الاستعداد لدخول القرن الحادي والعشرين .

فيهدف هذا البحث إلى عرض وتقويم واقع المرأة العراقية ومدى تمكينها من التنمية الاقتصادية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى مشاركتها في تحديد السياسات الاقتصادية وفي مواقع اتخاذ القرار، واثر الفقر والعنف والاتجاهات الدينية المتطرفة والقيم

* بحث مستل من الرسالة الموسومة (تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق) من قبل الطالبة شذى سالم دلي بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الكريم جابر شنجار

والتقاليد السائدة في المجتمع والتي تنقلها وسائل الإعلان، ومدى الوعي بحقوقها وقدرتها والآليات والبرامج المعتمدة في العراق لتعزيز مكانتها، واقتراح بعض الإجراءات والتدابير المناسبة التي من شأنها تحسين وضع المرأة العراقية، وتعزيز مكانتها على كافة الأصعدة.

ويتكون هذا البحث من مبحثين المبحث الأول تناول واقع المرأة في المجتمع العراقية أما المبحث الثاني فقد ركز على رؤى مستقبلية لتمكين المرأة العراقية في ظل الواقع الاقتصادي. والله ولي التوفيق.

مشكلة البحث:

تتمركز مشكلة الدراسة في كيفية تمكين المرأة العراقية وذلك لدور المرأة وموقعها كفئة هامة في المجتمع وشريحة هامة في الموارد البشرية وكذلك الوقوف على العوامل التي تعيق أو تسهم في تمكين مشاركتها لتقوم بدورها الصحيح في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

أهمية البحث:

لا يمكن إنكار أهمية المرأة في المجتمعات البشرية أيا" كانت وأينما تواجدت ليس كنصف المجتمع بل الشريك الحقيقي والمساهم في بناء المجتمعات في القطاعات المختلفة كالاقتصاد والتعليم والسياسة وكذلك حدثت تطورات عديدة حسنت أوضاع المرأة وتعددت أعمالها وأدوارها التي تقوم بها في المجالات المختلفة حيث شغلت أعلى المناصب الإدارية بكل كفائه واقتدار ولكن مع كل ذلك لم تصل المرأة العراقية إلى طموحاتها رغم السياسات الايجابية التي تتبناها السلطة في مبدأ المساواة فمن هنا جاءت هذه الدراسة لبحث التحديات التي تواجه تمكين المرأة العراقية وموائمة دورها في المجال الاقتصادي والمشاركة في التنمية المستدامة في المجتمع.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها أن المرأة لازالت بالرغم من كل العوامل المساهمة في تمكينها تعاني من تدني نسبة المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبحكم وجود معوقات عديدة ومتداخلة حالت دون ذلك .

أهداف البحث:

أن تمكين المرأة وتحسين مركزها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والصحي هو هدف بالغ الأهمية بحد ذاته وهو فضلا" عن ذلك أمرا" أساسي لتحقيق التنمية البشرية والمستدامة عن طريق مشاركتها الكاملة في عملية صنع القرار في المجالات الاقتصادية والسياسية والإنتاج أصبحت مطلبا" جوهريا" للوصول إلى الأهداف التي تسعى لها هذا البحث وهي كالآتي:-

1- بيان أوجه تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية المختلفة .
2- إلقاء الضوء على قضية المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع وإبراز دورها الحقيقي في تنمية وتطوير مجتمعها.
3- الوقوف على المعوقات والمشاكل التي تواجه المرأة وتحد من تقدمها .
4- تقديم رؤى مستقبلية ومقترحات للتأكيد على الدور الايجابي للمرأة العراقية بما يعزز مكانتها ويزيد من ثقتها بنفسها ويساعدها على الانطلاق للنهوض بواقعها الاقتصادي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين، تناول المبحث الأول واقع المرأة في المجتمع العراقي، اهتم المبحث الأول بمفهوم التمكين، وواقع المرأة في مجال التعليم وفي مجال الاقتصاد ودورها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني أختص بتوضيح الرؤى المستقبلية لتمكين المرأة العراقية في ظل الواقع الاقتصادي، وتناول المجالات التالية:-

1- مجال التعليم .
2- مجال الاقتصاد.
3- المجال السياسي .

المبحث الأول
واقع المرأة في المجتمع العراقي

1- مفهوم التمكين:

استعمل التمكين في اللغة استعمالات عديدة منها القدرة على الشيء والظفر به تقول (مكنته من الشيء تمكينا) جعلت له سلطانا وقدرة فتمكن منة وستمكن قدر علية وله مكنه إي قوة وشدة وأمكنته منه بالألف مثل مكنته . وعلى هذا القول يكون (التمكين) مصدر للفعل مكن

وقد تطور مفهوم التمكين في التنمية وإضافة علية مصطلح (المشاركة) التي فقدت بعض أعمالها منذ عام 1980 وجاء التمكين ردا" على الحالة التي يكون فيها الناس أن يتشاركون في مشروع دون الحاجة إلى سلطة اتخاذ القرار بشأن القضايا الحرجة المتعلقة بالمشروع [1].

وحسب مكاردل (Mcardle) يحدد التمكين بأنه "العملية التي فيها تتخذ القرارات من قبل الأشخاص الذين يتعين عليهم تبعات هذه القرارات هذا يعني أنها ليست في حقيقة الأهداف بل المهم في عملية اتخاذ القرار مع ذلك فأنا الأشخاص الذين حققوا الأهداف الجماعية من خلال تمكينهم واعتمادهم على الذات ومن خلال الجهود الذاتية وتجميع معارفهم وتحقيق المهارات والموارد الأخرى دون اللجوء إلى علاقة تبعية خارجية ، وقد عرف سيمونز وباسونز التمكين بأنه (عملية تمكين الأشخاص ويعتبرون أن التمكين قد يحدث من خلال تغيير الفرد وتغيير الأشخاص أو تغيير البنى الاقتصادية التي يكون لها تأثير على الفرد) [2].

2- مفهوم تمكين المرأة:

في الثمانينيات ظهر مفهوم (تمكين المرأة) Empowerment Women's وأصبح من المفاهيم المحورية في دراسات النوع الاجتماعي .وقد عد البنك الدولي تمكين المرأة من العناصر الأساسية في عملية التنمية ومكافحة الفقر ، واصدر تقريراً يقول فيه أن تمكين المرأة هو هدف من أهداف التنمية لسببين :- **(1)** لان تحقيق العدالة الاجتماعية هدف في حد ذاته **(2)** لان تمكين المرأة هو الوسيلة لتحقيق أهداف أخرى كمحاربة الفقر [3].

وقد وضعت تعاريف عديدة لمفهوم تمكين المرأة ، كلها تدور حول ذات الفكرة ، وهي تمكين المرأة من اتخاذ القرارات ، والتأثير في مجريات الأمور المهمة بالنسبة لها ، إذ أن التمكين هنا يعني دعم أمكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها ودعم قدرتها على التحكم في حياتها وفي الموارد المتاحة [4] .

أن لتمكين المرأة وتحسين حالتها هدفان مهمان في حد ذاتها، وهما ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة ، وتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة وتمكينها من تحقيق إمكاناتها الكاملة، وإشراكها تماما في عمليات تقرير السياسات وصنع القرار، وفي جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية بصفتها صانعة القرار، ومشاركه ومستفيدة، وأن تحصل جميع النساء على التعليم اللازم لتلبية احتياجاتهن الإنسانية والأساسية وممارسة حقوقهن الإنسانية، وإنشاء آليات لضمان المشاركة المتساوية والتمثيل المنصف للمرأة على جميع مستويات العملية السياسية والحياة العامة، وتنمية المهارات .

3- الواقع التعليمي للمرأة العراقية:

يتمتع العراق بتاريخ طويل في أطار تشجيع تعليم النساء، فقد مر وقت كانت المرأة العراقية تتمتع بالحصول على ما كان يوصف بأنه أفضل نظام تعليمي في تلك المدة وكان التعليم من الأولويات الرسمية للدولة في السبعينيات من خلال سلسله من الحملات جعلت محو الأمية إجباريا" للأعمار بين (15-45) مع التركيز على المشاركة النسائية في هذه الحملات. وفي عام 1980 تمتع

1 -Paper presented at the national congress of citizen economic empowerment 1999,p20.

2 -Simmons, G, and parson , Empowerment for role Alternatives in Adolescence . Adolescent 1983,pp193-200

3 -Schuler Bonder, measuring women's empowerment as a variable, a paper presented to the World Bank in the workshop of the Bank of poverty, gender equality, 2002:p46

4 -Bennett ,Lynn ,Using empowerment and social Inclusion for pro –poor,2002 ,pp.13.

العراق بمستويات كادت أن تكون عالميه من التسجيل في التعليم الابتدائي، ومستوى عال من محو الأمية وتفاخر بأفضل التجهيزات التعليمية في العالم العربي.

غير إن الأوضاع تدهورت في الثمانينيات والتسعينيات جزئيا" لأن الحرب والعقوبات الاقتصادية أرغمت الكثير من النساء على ترك الدراسة والحصول على وظائف متدنية الأجر أو الزواج لتخفيف من العبء الاقتصادي عن عائلاتهن أضافه إلى ضعف قدرة النظام التعليمي في العراق وبنيته التحتية [1] .

ولكن وعلى الرغم من أن الأسر في حالات كثيرة تجد أن بقاء الأنثى في البيت هو الحل الأسلم لما قد ينجم عن خروجها، ألا أن هناك تقدم ملحوظ في مجال تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بمراحل التعليم كافه بفعل جديه الجهود التي تعمل حكومة العراق على تقديمها ، إذ تبنى الدستور العراقي الجديد حسب نص المادة (32) أن التعليم مجاني وهو حق لكل المواطنين العراقيين في مختلف مراحله، وان يكون التعليم الابتدائي إلزاميا" ومجانيا" فالتعليم يعد عاملا" حاسما" في معالجه مشاكل الفقر وتمكين الإفراد وإكسابهم ما يلزم من معارف ومهارات وثقه بالنفس للمشاركة على نحو كامل في عمليه التنمية، لاسيما الإناث منهم من أداء دورهن [2] .

وبهذا فقد حقق العراق انخفاضا ملحوظا في معدلات الأمية بمقدار (14) في المائة خلال المدة بين (1997- 2005) وخاصة عند النساء ، فانخفضت معدلات الأمية بمقدار(60) في المائة وعند الرجال 65 في المائة في عام 1997 لتبلغ أميه النساء (19,5) في المائة وأميه الرجال (10,4) في المائة في عام 2005.

وتشير بيانات عام 2011 أن نسبه الأمية في العراق لدى المرأة تتفاوت بين الفئات العمرية فنلاحظ من خلال جدول رقم (1) أن نسبه الأمية لدى الفئة العمرية (12- 19) سنه تصل إلى (15,9) بالمائة وهي اقل نسبه ، وتزداد في الفئة العمرية (20-29) سنه والفئة العمرية (30-39) سنه حيث تتراوح من (20- 21) بالمائة ، ومن الملاحظ أن أعلى نسبه للأمية (66,6) في المائة هي بين الفئات العمرية (50) سنه فأكثر، أما بالنسبة إلى الرجال فنلاحظ أن نسبه الأمية اقل بكثير من النساء إذ تبلغ لدى الفئات العمرية (12- 19) سنه (8,9) في المائة و (10,2) بالمائة في الفئة العمرية (30- 39) سنه ، وأعلى نسبه تكون للرجال في الفئات العمرية (50) سنه فأكثر ، إذ تبلغ الأمية لديهم حوالي (31) بالمائة وعلى الرغم من أنها عالية لدى الرجال ولكن تعتبر اقل بكثير بين النساء وبالتالي تكون الفجوة بين الجنسين كبيرة .

جدول (1)

معدل الأمية حسب الفئات العمرية لعام 2011

الفئة العمرية	أمي	
	إناث	ذكر
19-12	15,9	8,9
20-29	21,2	11,7
30-39	20,9	10,2
40-49	31,7	8,8
+50	66,6	31,0
الإجمالي	28,2	13,0

المصدر: نتائج مسح شبكه معرفه العراق (IKN) عام 2011،ص62

4- الواقع الاقتصادي للمرأة العراقية:

يؤثر الاقتصاد العراقي تأثير كبير على درجه التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق وتميز نمط الإنتاج وطبيعة الأداء الاقتصادي في العراق بسيادة استهداف الريع وضعف النمو الاقتصادي، ثم حدثت في السنوات الأخيرة تغييرات أساسيه على واقع المرأة الاقتصادي في العراق، فقد انتقلت من المشاركة في الأدوار التقليدية حيث كانت فاعلاً اقتصادياً مهماً في النمط الزراعي والرعوي إلى المشاركة بالأنشطة غير التقليدية (غير الزراعية)، وقد تنوعت هذه المشاركة لتطال كافة

1 - المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، العراق ، ص15.

2 - اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2010، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية، العراق، 2011، ص32.

الأنشطة الاقتصادية التي كانت حكراً في السابق على الرجال وشاركت المرأة في كافه أنواع المهن والتخصصات كالطب والهندسة والإدارة والتعليم والتمريض والصيدلة وطب الأسنان والقضاء والسياسة وغيرها من المهن المرتبطة بالاقتصاد الحديث .

أ - المشاركة الاقتصادية للمرأة:

حققت المرأة تقدم في معدل النشاط الاقتصادي ولكن ما لبث أن تذبذبت هذه المعدلات فنلاحظ حسب جدول رقم (2) إن معدل النشاط الاقتصادي في العراق بعمر (15سنه) ارتفع من (44,1%) عام 2003 للذكور (73,7%) بينما لا يتجاوز هذا المعدل للإناث (14,2%) إلى (49,55%) في عام 2005 وما لبث أن أنخفض إلى (46,84%) في عام 2008، وحسب بيانات مسح شبكه معرفه العراق (IKN) لسنه 2011 انخفضت إلى (42,0%) والتي أثرت هذه التغيرات على تذبذب مشاركه المرأة والرجل في سوق العمل .

جدول (2)

معدل النشاط الاقتصادي حسب الجنس خلال المدة (2003 – 2008)

المعدل	2003	2005	2008
الإناث	14,2	20,4	18,0
الذكور	73,7	77,4	74,9
المجموع	44,1	49,5	46,8

المصدر: جمهوريه العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، نتائج مسح التشغيل والبطالة للسنوات، 2003,2005,2008.

ورغم ارتفاع مشاركه الإناث في النشاط الاقتصادي من (14,2%) عام 2003 إلى (18,0%) عام 2008 فلا تزال مشاركه الإناث بالنسبة إلى الذكور منخفضة جدا".

أما النشاط الاقتصادي في المحافظات فيبينه جدول رقم (3):-

جدول (3)

النشاط الاقتصادي للسكان (15سنه فأكثر) حسب المحافظات للمدة (2003 -2008)

السنة / المحافظة	2003			2006			2008		
	ذكر	أنثى	مج	ذكر	أنثى	مج	ذكر	أنثى	مج
نينوى	72,0	5,0	38,5	82,17	17,16	50,68	77,16	8,17	43,16
كركوك	76,6	14,4	45,3	72,83	20,32	54,87	73,77	13,51	24,89
ديالى	74,6	9,4	42,3	80,69	12,15	46,86	72,30	18,07	45,41
الانبار	73,2	8,5	41,5	-	-	-	70,33	21,94	46,98
بغداد	70,9	15,3	43,3	77,33	19,05	48,75	78,11	24,33	51,91
بابل	78,8	29,2	53,7	80,57	44,22	62,29	76,50	33,25	54,73
كربلاء	75,1	14,4	44,4	77,88	13,32	46,13	74,89	13,15	43,73
واسط	79,8	36,8	58,4	81,65	26,69	54,32	74,61	23,45	49,30
صلاح الدين	73,1	21,3	47,3	77,08	23,73	50,43	75,78	19,12	47,58
النجف	77,2	12,3	44,7	79,32	16,95	47,78	74,13	11,66	43,63
القادسية	75,5	12,0	42,9	79,13	21,06	50,26	78,41	20,49	49,33
المثنى	80.0	17,1	48,2	80.08	14,05	46,61	74,68	10,17	42,12
ذي قار	70,7	8,8	39,9	75,23	14,71	45,76	72,87	12,37	43,47
ميسان	73,1	8,1	41,0	78,45	13,80	47,33	78,50	7,83	44,82
البصرة	74,5	10,3	43,2	77,50	12,91	45,49	72,73	10,17	41,70
المجموع	73,7	14,2	44,1	78,9	12,91	45,72	47,9	18,0	46,84

المصدر: جمهوريه العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، نتائج مسح التشغيل والبطالة للسنوات، 2003,2005,2008.

فنلاحظ من خلال الجدول السابق عند المقارنة بين معدلات النشاط الاقتصادي في المحافظات نجد أن أعلى نسبه مشاركه الإناث سجلت في محافظة واسط (36,8%) في عام 2003 تليها محافظة بابل (29,2%) التي ازداد معدلها إلى (44,22%) في عام 2006 وما لبثت أن انخفض معدل النشاط الاقتصادي للإناث في محافظة بابل في عام 2008 حيث بلغ (33,3%) ولكن ما زالت محافظة بابل تتصدر بقيه المحافظات في مشاركه المرأة في النشاط الاقتصادي .

ب- البطالة لدى الإناث في سوق العمل

أن تحليل البطالة في العراق يحتاج إلى تحليل صارم لا يقتصر على تحليل سوق العمل لكون البطالة نتاج تفاعل الطلب وعرض العمل، بل هناك ظروف خاصة تجعلها تتأثر بعوامل خارجية وداخليه قد يكون بعضها يصعب السيطرة عليه. وبهذا نجد أن معدلات البطالة متفاوتة بين المؤشرات الكلية والجزئية كما هو مبين في جدول رقم (4) :

جدول (4)

معدلات البطالة (15سنه وأكثر) خلال المدة (2003- 2008)

السنة	ذكور	اناث	المجموع
2003	30,2	16,0	28,1
2006	16,16	22,65	17,50
2008	14,3	19,6	15,3

المصدر: جمهوريه العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، نتائج مسح التشغيل والبطالة للسنوات، 2003,2006,2008.

نلاحظ من جدول السابق على الرغم من انخفاض معدل البطالة من (28,1%) في عام 2003 إلى (15,3%) لعام 2008، وانخفض إلى النصف عند الذكور لنفس المدة، إلا انه ازدادت معدلات البطالة عند الإناث من (16,0%) لعام 2003 لتصل إلى (19,6%) في عام 2008 مما أدى إلى انخفاض نسبه مشاركتها في قوة العمل لنفس المدة .

أما على صعيد المحافظات تشير بيانات جدول رقم (5) معدل البطالة حسب المحافظات .

جدول(5)

معدل البطالة (15سنه وأكثر) حسب المحافظات للمدة (2003- 2008)

السنة / المحافظة	2003			2006			2008		
	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
نينوى	32,5	9,3	31,2	25,0	40,1	27,5	21,3	27,7	21,9
كركوك	20,8	16,8	19,4	6,4	12,9	7,9	12,3	14,5	12,6
ديالى	32,8	12,8	31,2	17,6	24,2	18,5	13,3	20.1	14,6
الانبار	36,0	9,8	33,3	-	-	-	14,4	11,7	13,8
بغداد	34,5	26,5	33,0	14,8	19,6	15,7	10,2	17,1	11,8
بابل	27,3	6,5	21,6	15,9	11,0	14,1	12,3	12,6	12,3
كربلاء	14,2	12,8	14.0	17,1	26,9	18,5	11,6	28,9	14,2
واسط	21,6	4,4	16,0	7,3	13,7	8,8	12,4	13,5	12,7
صلاح الدين	29,3	6,5	25,4	20,9	10,1	18,4	19,8	10,9	18,0
النجف	19,8	10,2	18,1	15,8	33,0	18,9	13,2	22,8	14,4
القادسية	25,9	8,6	23,5	19,3	22,3	19,9	14,1	17,2	14,8
المثنى	31,8	10,6	28,2	23,1	22,1	22,9	26,8	11,3	24,8
ذي قار	48,8	25,6	46,2	24,7	44,4	27.8	28,2	46,9	30,8
ميسان	30,9	24,8	30,5	15,4	39,0	18,7	16,8	14,4	16,6
البصرة	16,1	12,6	15,5	11,3	19,5	12,5	14,9	20,0	15,5
المجموع	30,2	16,0	28,1	16,2	22,7	17,5	14,3	19,6	15,3

المصدر: جمهوريه العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، نتائج مسح التشغيل والبطالة للسنوات، 2003,2006,2008.

نلاحظ من خلال الجدول السابق إن أعلى نسبه بطالة الإناث والذكور سجلت في محافظة ذي قار لعام 2003 حيث بلغت (46,2%) لكلا الجنسين، إذ بلغ معدل بطالة الذكور (48,8%) مقابل (25,6%) للإناث ، ويعزى سبب ارتفاع معدل البطالة في محافظة ذي قار إلى حاله البطالة الموسمية في النشاط الزراعي ، ثم تأتي محافظة الانبار بالدرجة الثانية بعد محافظة ذي قار في ارتفاع معدل البطالة إذ تبلغ (33,3%) ، تليها محافظة بغداد بمعدل بطالة (33,0%).

أما اقل معدل بطالة بين المحافظات قد ظهر في محافظة كربلاء حيث بلغ (14,0%) لكلا الجنسين .إذ بلغ معدل بطالة الذكور (14.2%) و(12,8%) للإناث ،ويعود ذلك لتوفير فرص عمل في القطاعات للخدمية الإنتاجية كالفنادق والمطاعم وهناك استثمارات حكومية كثيرة ، بسبب طابع المدينة الديني وما يتدفق علية من زوار من داخل وخارج العراق ، تليها محافظة البصرة حيث بلغ معدل البطالة (15,5%) ، للذكور(16,1%) و(12,6%) للإناث ويرجع هذا لأن المدينة تقع فيها

معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى العراق في القطاع النفطي أما اقل معدل بطالة لدى الإناث سجل في محافظة واسط إذ بلغ (4,4%) في 2003.

أما عام 2006 فما زالت محافظة ذي قار تتصدر المحافظات الأخرى بارتفاع معدل البطالة حيث تجاوز (27,8%) لكلا الجنسين وهي بين الإناث تفوق بكثير مما هي عليه بين الذكور إذ بلغ معدل الإناث (44,42%) مقابل (24,74%) للذكور ، تليها محافظتي نينوى والمثنى بمعدلي بطالة (27,48%) و(22,94%) على التوالي مسجلتا" بذلك أعلى معدلات بطالة في القطر .

وسجل اقل معدل بطالة في محافظة كركوك إذ بلغ (7,90%) تليها محافظة واسط بمعدل بطالة (8,82%) .

وفي عام 2008 مازالت محافظة ذي قار تصدر المحافظات الأخرى ، إما اقل معدل بطالة سجل في محافظة بغداد حيث بلغ (11,77%) لكلا الجنسين تليها السليمانية ثم محافظة بابل .

ج- **العمالة الناقصة لدى الإناث .**

تعني العمالة الناقصة في أدبيات اقتصاد العمل (عدد العاملين الذين تقل ساعات عملهم عن 35 ساعة أسبوعياً ولديهم الرغبة في العمل الإضافي)، ويبين لنا جدول رقم (6) معدل العمالة الناقصة لدى الإناث .

جدول (6)

معدل العمالة الناقصة لعمر (15سنه فأكثر) حسب البيئة الجنس للمدة (2003-2008)

السنة	حضر			ريف			المجموع		
	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
2003	14,0	26,4	15,7	29,2	62,5	36,3	19,4	40,2	23,5
2006	20,9	35,0	23,2	28,6	70,8	43,4	23,6	53,6	31,0
2008	19,0	27,4	20,2	31,7	77,5	43,0	23,4	53,1	28,7

المصدر: جمهوريه العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المرأة والرجل في العراق قضايا وإحصاءات 2009، الاسكوا، 2009.

تبين لنا بيانات الجدول السابق إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبه (22%) من عام 2003 إلى عام 2008 . إذ ارتفع المعدل من (23,5%) في عام 2003، بواقع (40,2%) للإناث مقابل (19,4%) للذكور ، إلى (28,7%) بواقع (53,1%) للإناث مقابل (23,4%) للذكور.

كما ارتفع معدل العمالة الناقصة في الريف والحضر . ففي الريف ارتفع معدل العمالة الناقصة بمقدار(18,5%) ليبلغ (43,0%) خلال عام 2008 بواقع (77,5%) للإناث مقابل (31,7%) للذكور .

أما في الحضر، فقد ارتفع معدل العمالة الناقصة بمقدار (28,6%) ليبلغ (20,2%) خلال عام 2008 بواقع (27,4%) للإناث مقابل (19,0%) للذكور .وقد يعود سبب ارتفاع معدلات العمالة الناقصة إلى سوء الوضع الاقتصادي في العراق وعدم الاستقرار والأمن الذي أدى بشكل كبير في تخفيض عدد ساعات العمل اليومي، وصرف بعض الوقت لقضاء بعض الإعمال وخاصة في الريف من قبل الإناث أكثر من الذكور .

5- دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة للقضاء على فقر النساء .

تعد المشاريع الصغيرة المحرك الرئيس لعجله الاقتصاد في الدول النامية ، إذ تلعب دورا مهما في تحقيق العديد من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإفراد والدولة ، فهي من جهة تؤدي إلى تنميه الصادرات وزيادة القيمة المضافة للسلع والخدمات ودعم المشاريع الكبيرة وتنميتها من خلال إنتاجها بعض مدخلات المشاريع الكبيرة وخفض كلف الإنتاج ، ومن جهة أخرى فهي تعد احد الأدوات الفاعلة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة وذلك بسبب كثرة عددها وانتشارها الواسع في كل المناطق سواء كانت متطورة أم اقل تطور .

أن تعزيز العمل الريادي لدى المرأة العراقية وتشجيعها على تأسيس مشاريع إنتاجية صغيرة أو امتلاكها لأعمال الخاصة بها ، تعد من انجح الوسائل التي يمكن أن تنتجها الدولة والمؤسسات غير ألرسمية المعنية بزيادة مشاركه المرأة اقتصاديا ، وذلك نتيجة الأثر المباشر لتلك المشاريع بإيجاد فرص عمل لكافة أفراد الأسرة بما فيها النساء، وتأمين الاستقرار الاجتماعي بإتاحتها

الفرصة لربات البيوت من أن يصبحن مالكات لمشاريع خاصة بهن ضمن مناطق سكناهن مما يمكنهن من أدارة أعمالهن دونما تقصير بمسؤولياتهن الأسرية [1].

فرعاية المشاريع التي تقودها النساء تمثل استراتيجية فعاله في بناء الاقتصاد الحر كما هي وسيله داعمة للمساواة ، الا ان هذه المشاريع لا تجد فرصه مؤاتيه بسبب الأوضاع السائدة ولضغط الأسرة على المرأة ، فضلا" عن أن مشاريع القروض الصغيرة تظل إلى حد كبير حكرا" للرجال، ليس بسبب وجود تقاليد معوقه للمشاركة وإنما في عدم القدرة على الوصول إلى القروض بسبب الضمانات المطلوبة من المصارف ويعاني منها الرجال والنساء الفقراء [2].

كما أن زيادة نسبة النساء صاحبات الإعمال والمالكات لمشاريع صغيرة سوف تساهم في زيادة مشاركه المرأة (المستخدمة بأجر) في القطاع الخاص وضمن المستويات ألإدارية المختلفة ويأتي هذا الافتراض نتيجة لدراسة قام بها البنك الدولي عام 2009 تبين أن الإناث يشكلن ما نسبه (48%) من القوى العاملة في المؤسسات والمشاريع المملوكة للنساء مقارنه ما نسبته (37%) في المؤسسات المملوكة للرجال ، كما أن تمثيل المرأة في الوظائف الإدارية والقيادية تكون اكبر وبشكل ملحوظ في المؤسسات المملوكة من قبل النساء ، مما يدل على أن صاحبات الإعمال من النساء يميلن إلى توظيف إناث ، إضافة إلى أن بيئة العمل في تلك المؤسسات أو المشاريع حساسة للنوع الاجتماعي ومراعيه لاحتياجات المرأة الخاصة [3] .

فعلى الرغم من تزايد حضور النساء في مجالات النشاط البشري خارج نطاق الأسرة إلا إنهن مازلن يعانين من درجة الحرمان النسبي في توظيف قدراتهن في مجالات النشاط التقليدي التي مال الرجال للاحتفاظ بالدور الغالب فيها مثل النشاط الاقتصادي الرسمي والمؤسسات السياسية . إذ تمتلك النساء فقط (2,3%) من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العراق، وهو ما ينعكس سلبيا على مشاركة النساء العاملات في الاتحادات والجمعيات المهنية إذ لا تزيد مساهمه النساء العاملات في غرفه التجارة واتحاد الصناعات واتحاد رجال الأعمال عن (3%).

المبحث الثاني
رؤى مستقبلية لتمكين المرأة العراقية في ظل الواقع الاقتصادي

لقد أعاق فقدان الأمن مسار التنمية البشرية وعطل آليات تمكين النساء، إلا أن الفرصة لا تزال قائمه لتصحيح أوضاع التمييز ضد المرأة العراقية ، فالمرحلة الانتقالية التي يعاد فيها هيكلة الأنظمة والقوانين تمنح فرصة تاريخية لتصحيح العوائق المؤسسية على طريق تحقيق المساواة ويعول على الدولة الكثير من اجل انجازها.

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقدم مجموعة من الرؤى المستقبلية من شانها تعزز مكانه المرأة العراقية ومنطلقا لإحداث تغيرات في واقع المرأة العراقية بجوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمكنها في ظل ظروف أنتجتها عقود الحرب والعقوبات لتبقى تحديا" أساسيا" يستلزم مواجهه ارث الماضي بأساليب تقود إلى بناء مستقبل يزدهر فيه اقتصاد العراق . وسوف نتناول في هذا المجال ابرز المجالات الضرورية .

أولا:- مجال التعليم:

1- زيادة تخصيصات الاستثمار الموجهة نحو التربية والتعليم في الموازنة العامة للدولة مع إعطاء حصة متميزة للريف العراقي بهدف إرساء أسس البنية التحتية للمنظومة التعليمية من مدارس وكهرباء وماء وصرف صحي ومستلزمات العملية التربوية والتي من شأنها نشر التعليم

1 - اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، التقرير الوطني تقدم المرأة الأردنية نحو العدالة والمشاركة والمساواة، 2010-2011، ص 74.

2 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط ولتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، بغداد، كانون الأول 2009، ص 139.

3 - اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، التقرير الوطني تقدم المرأة الأردنية نحو العدالة والمشاركة والمساواة، 2010-2011، ص 75.

الأساس وخاصة بين الإناث مما يمهد نحو إرساء آليات تمكين المرأة الريفية في العراق وتجفيف الينبوع الذي يغذي الفقر .

2- لابد من تفعيل حيوي لدور منظمات المجتمع المحلية والدولية المناصرة لتمكين المرأة وذلك من خلال تبنيها برامج مدارة بأهداف خاصة ببناء قدرات المرأة وتمكينها وتحليل الأهداف التعليمية ومحو الأمية مركز الصدارة في برامجها المختارة انطلاقا" من كون التعليم من آليات تمكين المرأة وتوسيع حرياتها ونطاق اختياراتها، فلابد من العمل على إزالة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة العراقية من التعليم وتحد من خياراتها التعليمية والتدريبية والمهنية فتستلزم وضع سياسات تعليمية تؤدي إلى تمكين المرأة في كافة المجالات والإسهام في دمجها في الجوانب المختلفة للتنمية لذا فأن تطوير النظام التعليمي يعد ركنا أساسيا" في إي استراتيجية للنهوض بالواقع ألنسوي .

3- إصلاح المناهج التعليمية للتماشي مع عمليات الإصلاح القانوني والاقتصادي والسياسي، وكذلك تضمين النوع الاجتماعي في المناهج التعليمية، والمناهج الجامعية، وتطوير المهارات التدريسية باتجاه إدماج مفهوم النوع الاجتماعي .

4- تهيئة فرص العودة إلى المدارس التربوية للنساء اللائي يعانين من عدم إكمال دراستهن .

5- زيادة الوعي والثقافة عن طريق إعلام هادف في الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة كافة من اجل الرقي بواقع المرأة ، والقيام بحملة وطنية لمكافحة ظاهرة الأمية [1].

ثانيا ـ المجال الاقتصادي:

1- منح القروض الميسرة وخاصة للنساء الريفيات مع تنظيم دليل عمل لهن يتضمن نوع المشروع المختار وجدواه الاقتصادي والاجتماعي مما يمهد لهن تجاوز الكثير من الصعوبات التي قد تعرقل تنفيذه من المراحل الأولى وبما يضمن لهن دخلا" مستمرا" ثابتا" وبذلك نضمن انتقالهن من خانة العاطلات من العمل إلى خانة العاملات والمشاركات في النشاط الاقتصادي ومن أمثلة المشاريع المقترحة إقامة مشاتل زراعيه تهتم بزراعة الزهور والشتلات مع السعي في المراحل المتقدمة من الزمن إلى إقامة معارض للتسوق يطلق عليها تسمية المعارض الخضراء لتشجيع وترويج مبيعات الزهور مما يحقق دعما" متواصلا" للنساء الريفيات الفقيرات ويشجعهن على تطوير زراعتهن، ويمكن إقامة برامج تدريبية للنساء وتعليمهن الأسس الصحيحة والعلمية في زراعة الزهور وطرق تكاثرها .

2- التصدي لظاهرة تزايد أعداد الأرامل وإعداد النساء المعيلات لأسرهن وتخفيض مستوى الفقر لابد من تعديل نظام الاستهداف لصالح المرأة في شبكات الضمان الاجتماعي، والقروض الميسرة، والقروض المتناهية في الصغر، وبهذا ينبغي التركيز على المشروعات التي تعزز عملية بناء القدرات المالية والإدارية للمرأة وتعزيز دورها المجتمعي عبر تقديم كل أشكال الدعم والتدريب للنساء وتشغيلهن في مشروعات مدرة للدخل .

3- دمج مفهوم النوع الاجتماعي في أعداد الموازنات العامة وموازنات المؤسسات الحكومية وذلك لتجنب الازدواجية في التداخلات الحكومية، ثم تطوير سياسات الاقتصاد الكلي والخطط والبرامج التنموية لتكون حساسة لحقوقها الاقتصادية اتجاه قضايا المرأة والنوع الاجتماعي .

4- دعم وتشجيع النساء اللواتي يعملن لحسابهن وتسهيل فرص حصولهن على القروض والخدمات ، وتبسيط الإجراءات للحصول على الائتمان .

5- تشجيع خلق بيئة عمل جديدة لإعادة النظر في تقسيم العمل القائم على تقليل من دور المرأة وحصر نشاطها في القطاعات ضعيفة الإنتاجية .

6- السعي الجاد لوضع خطط سريعة وفعالة لتنشيط الاستثمار عبر تقديم القروض بدون فوائد للنساء في مجال المشاريع الاستثمارية وفي الوقت نفسه تشجيع خلق بيئة عمل جديدة

1 - سميرة الجبوري، المرأة وفقر التمكين، بحث منشور على الموقع الالكتروني، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=322093sldvm

لإعادة النظر في تقسيم العمل القائم على تقليل من دور المرأة وحصر نشاطها في القطاعات ضعيفة الإنتاجية [1].

7- على الدولة القيام بتوسيع برامج التدريب والتمكين للنساء في شتى الاختصاصات والمجالات المدرة للدخل والمنسجمة مع احتياجات وتطورات الاقتصاد الوطني فعلى سبيل المثال تطوير البرامج التي تشارك فيها جهات عراقية مع جهات دولية ومنها على سبيل المثال تقديم السلف المادية لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل كالتي تنفذ ما بين وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية وان يراعي في تلك السلف والقروض أن تستنفذ منها فئات معينة كالنساء المعيلات للأسر .

8- تطوير النساء الرائدات وخصوصا" الشابات في مجال المشاريع الصغيرة عبر دورات تخصصية وتخصيص قطع أراضي لهن لأقامه مشاريعهن الصغيرة والمتوسطة بدلا من إقامتهن في البيوت كما هو الغالب في مشاريع الأعمال الخاصة بالنساء، والبحث في أمكانية تبني أسلوب حاضنات الإعمال لدعم هذه المشاريع الصغيرة [2].

ثالثا ـ المجال السياسي:

1- تأسيس هيئة أو مجلس وطني للمرأة بعضوية كل من وزارة الدولة لشؤون المرأة، ووزارة حقوق الإنسان، والعمل والشؤون الاجتماعية والوزارات ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة فضلا" عن شبكه الإعلام العراقي، ليتولى المجلس الوطني بوضع استراتيجيات حماية تشريعية واقتصادية للمرأة على المستوى الوطني، ووضع الخطط والسياسات وبرامج لأعاده أنتاج منظومات الفكر الديني والثقافي نحو أعادة اعتبار المرأة على مستوى الذات والدور والوظيفة.

2- تعديل جميع المواد القانونية والدستورية التي تتعارض مع مبدأ المساواة والتكافؤ، وهنا لابد من تشريع قوانين تحمي المرأة من العوز والحرمان، ويحفظ حقوقها ويساعد في تأهيلها[3].

3- إفساح المجال أمام المرأة لزيادة تمثيلها في البرلمان وتطبيق نظام الكوتا في المجالس والمحافظات التي تقل فيها مشاركة النساء، ومن بين هذه المحافظات هي (صلاح الدين، كركوك، ديالى، السليمانية، الانبار، النجف) [4].

4- تجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل الوارد في التشريعات بضمان التطبيق العملي لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل الأخرى الملائمة، بما يضمن أن يكون للمرأة ما للرجل نفسه من حق في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

5- أعمام نظام الكوتا النسائية ومتابعة شمولها المناصب القيادية والوظائف العامة المهمة واللجان والجمعيات والوفود الرسمية والأنشطة الأخر .

6- مراجعة القوانين والتشريعات ورفع ما يؤطر منها للتمييز ضد المرأة بتشجيع المشرعين وصانعي القرار على تشريع القوانين التي تقدم مزيدا من الحماية والتمكين للمرأة وإقرارها.

7- تشجيع النساء على الدخول في المنافسات الانتخابية باعتماد قوائم مستقلة خاصة بالنساء

8- إنشاء مراكز للتعليم والتدريب السياسي للمرأة تتولى الارتقاء بمهارات القيادة وإعداد المرأة لمراكز القرار .

9- على الدولة إن توفر مؤسسات أنصاف وتأهيل ومراكز إيواء للنساء المتعرضات لانتهاك لحقوقهن بأي شكل من أشكال الانتهاك ، فضلا عن تقديم الخدمات الطبية والنفسية والقانونية وغيرها مجانا وتقديم إيه مساعدة أخرى تقتضيها حالة المرأة الضحية .

---

1 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي ، تقرير التقدم المحرز والتحديات على طريق تحقيق الغايات المنشودة للأهداف الإنمائية للألفية،2012، ص 14- 15-16.

2 - نبيل جعفر عبد الرضا، آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، 2011، متوفر على الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288504

3 - سميرة الجبوري ، المرأة وفقر التمكين ، مصدر سابق .

4 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي، تقرير التقدم المحرز والتحديات على طريق تحقيق الغايات المنشودة للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، العراق ، 2012 ، ص18.

10- تبني سياسة تشغيل تعطي للنساء كوتا أو حصة معينة في التعيينات الجديدة تتناسب مع وزنهن السكاني الكبير ، وإعادة خطة التشغيل الوطنية على قاعدة الاحتياجات الفعلية او التخصص المهني والعلمي ، ومن خلال المنافسة الموضوعية .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

1 - يعتبر التعليم وسيلة قوية لتمكين المرأة العراقية ، وقد وجدت علاقة ايجابية بين المستوى التعليمي للمرأة وبين الفرص التي تحصل عليها في سوق العمل إلى ذلك ، فالتعليم يزيد من الاستقرار في العمل .

2- الاهتمام غير الكافي من قبل المنظمات النسائية غير الحكومية المختلفة بتمكين المرأة بوصفة هدفاً جماعياً ومهمة يتولاها المجتمع بأكمله والاكتفاء بالتركيز على بعض القضايا الجزئية .

3- أن التحول باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي قد يكون له اثأرا" ايجابية وسلبية على توظيف المرأة ، فإذا كان هذا التحول موجه بشكل رئيسي نحو القطاع الخاص فأن توظيف النساء الحاصلات على تعليم جيد سيتأثر سلبا" ما لم يتم تنفيذ سياسات مرسومة بعناية ترمي إلى أيجاد فرص عمل لهن .

4- تشكل الأسر التي ترأسها امرأة أرملة أعلى نسبة من حالات الوقوع في الفقر.

5- وبهدف تمكين المرأة العراقية من تنفيذ المشاريع الإلزامية لضمان أمنها الاقتصادي واعتمادها على ذاتها ، بادر العراق بوضع آلية عمل لتنفيذ بنود إعلان منهاج عمل بكين ، تمثلت تلك الآلية باللجنة الوطنية العليا لإستراتيجية النهوض بالمرأة العراقية وبرئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية وعضوية الشخص الثاني وزارات الدولة كافة ممثلا بوكيل وزير او مدير عام، استندت الإستراتيجية في معالجة قضايا المرأة على الاعتبارات التالية :-

أ. قاعدة التوازن بين الحقوق والوجبات والتكامل في الأدوار بين عناصر المجتمع وأكدت تماسك الأسرة كونها الخلية الأساسية في المجتمع .

ب. هدفت الإستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية إلى معالجة الآثار اللاإنسانية الناجمة عن سياسات النظام السابق التعسفية وما فرض على شعب العراق من حروب وحصار امتد سنوات عديدة .

6- واجهت الإستراتيجية عقبات في أثناء تنفيذ ومنهاج عمل بكين لعام 1995 وحتى وقتنا الحاضر كان أهمها :

أ. عدم استقرار الوضع الأمني في العراق .

ب . عدم وجود إحصاءات دقيقة تخص عمل المرأة .

ج. عبء الفقر على المرأة.

د. الآثار التي تترتب على المرأة جراء المنازعات المسلحة .

و. عدم كفاية الآليات الموجودة حاليا للنهوض بواقع المرأة .

ثانيا": التوصيات

1- ولما كان التعليم شرطا أساسيا وحاسما لتحسين أوضاع المرأة وتعزيز مكانتها وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية ، فقد أصبح إلزاما التصدي لمشكلة الأمية بشكل جذري ، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة ، بإشراك كافة الجهات المعنية من الحكومية وغير الحكومية ، وإلزام جميع الأميين والأميات بالعمل من تحرير أنفسهم من الأمية والتشدد في تطبيق ذلك .

2- ينبغي إزالة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة العراقية من التعليم وتحد من خياراتها التعليمية والتدريبية والمهنية تستلزم وضع سياسات تعليمية تؤدي إلى تمكين المرأة في كافة المجالات والإسهام في إدماجها في الجوانب المختلفة للتنمية لذا فان تطوير النظام التعليمي يعد ركنا أساسيا في أي استراتيجية للنهوض بالواقع السنوي .

3- تمكين المرأة اقتصاديا من خلال التخطيط لعمل مشاريع مدرة للدخل .

4- جعل برامج القروض جزء من المشاريع الاستثمارية التي تقرها هيئة تخطيط الدولة سنويا لصالح الوزارات والجهات المعنية بتنمية المرأة وإيجاد مؤسسة ضامنة لمشاريع النساء المتناهية

الصغر، وتشجيع النساء على التعامل مع برامج القروض من خلال الترويج لها والتعريف بها وبالفرص التي تتيحها للنساء ومن هي الجهات القائمة على أدارتها وكيفية التواصل معها .

5- تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة في ظل التحول اقتصاد السوق بما يجعلها الشريك الجديد لاستدامة التنمية في العراق .

6- توفير فرص عمل للنساء العراقيات للقضاء على الفقر.

7- تشجيع دخول المرأة العراقية إلى سوق العمل خاصة في المجالات التقنية الحديثة وإنشاء مكاتب متخصصة لتعريفها بالفرص المتاحة لعملها .

8- ضرورة اتخاذ قرار سياسي لتعديل كافة الظروف غير المتكافئة بين الجنسين، والتي تضع المرأة في مرتبة ثانوية مقارنة بالرجل، ومراجعه كافة التشريعات ، لحذف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بحيث تمنح حقوق متساوية لتلك الممنوحة للرجال ، كقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون الجنسية، ونظام الجوازات، الخ .

9- من الضروري العمل لتمكين المرأة العراقية من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في مواقع اتخاذ القرار في كافة القطاعات: في المجالس التشريعية والتنفيذية وفي الجامعات والبنوك والشركات والأحزاب والنقابات ..الخ، وفتح أبواب السلطة القضائية أمامها ، وتخصيص نسبة من المراكز لها، كأجراء مؤقت، يضمن حصولها على فرص متكافئة مع الرجل، وإفساح المجال إمامها لإثبات ذاتها واكتساب الخبرة والمهارات اللازمة ، وذلك ريثما تتعدل الظروف الاجتماعية التي تعرقل مشاركة المرأة .

10- تامين حصول المرأة العراقية على الحقوق القانونية والمساهمة في اتخاذ القرارات ، والعمل على زيادة مشاركتها في الأحزاب السياسية والتمثيل السياسي في البرلمان .

المصادر

1- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2010، التقرير الوطني الأول حول حاله السكان في أطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية، العراق، 2011.

2- المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العراق.

3- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، التقرير الوطني تقدم المرأة الأردنية نحو العدالة والمشاركة والمساواة، 2010-2011.

4- جمهوريه العراق وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، 2007,2008,2010.

5- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ولتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، بغداد، كانون الأول 2009

6- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، نتائج مسح التشغيل والبطالة للسنوات، 2003,2005 2006,2008.

7- جمهوريه العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المرأة والرجل في العراق قضايا وإحصاءات 2009، الاسكوا، 2009.

8- جمهوريه العراق، الرد على استبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000) ، العراق.

9- سميرة الجبوري، المرأة وفقر التمكين، بحث منشور على الموقع الالكتروني، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=322093

10- نبيل جعفر عبد الرضا، آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، 2011، متوفر على الموقع الالكتروني

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288504
11- نتائج مسح شبكه معرفه العراق (IKN) عام 2011.
12- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي، تقرير التقدم المحرز والتحديات على طريق تحقيق الغايات المنشودة للأهداف الإنمائية للألفية،2012 .
13- Bennett, Lynn, Using empowerment and social Inclusion for pro-poor, 2002.
14- For more information women's economic empowerment integrating women in to the Iraqi economy,2012.
15- Simmons, G, and parson , Empowerment for role Alternatives in Adolescence. Adolescent 1983 .
16- Paper presented at the national congress of citizen economic empowerment 1999 .
17- Schuler Bonder, measuring women's empowerment as a variable, a paper presented to the World Bank in the workshop of the Bank of poverty, gender equality, 2002 .